

أحر من الشافعي نظر جواشينا **قوله** حيث أنته إلى آخره أوجبت أنته ولم يأت بال
أوبلا إضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلنا مقتضى
قول الغني وإنما الوجه استعمال الفعل فمضى باله أوبلا إضافة ولذلك لم يرد
إلى آخره لكن لو أتى باله أوبلا إضافة كان يجب أن لا يوفق **قوله** ويجيء
لأنه لا يجر في التسهيل بوجهين الأول أن يجره ويطلقه كما في المضاف
لغيره ويجيء أيضا بان من زيادة وإنما مضافان على حد بين ذريه هو
وجيء الأسد وهذا بناء على اجترار من مطلقا واختاره ابن مالك وقال
لن السماع يسميه له نظرا ونحوه على الصحيح أن من لا يجر في الإيجاب ولا يجر
في النفي أن هذا التقدير مرود لأن الصحيح أن من لا يجر في الإيجاب ولا يجر
في النفي الجري **قوله** أسود الليل كما في الشيخ والذي في الغني أسود الليل
وأنه اسم جليل لا يجر كما هو المعنى أنهم لثام أبدأ لأن الجليل لا يجر **قوله** إنما
في جبهه ابتداء الجرح هو محال رضي الله عنه على ما حره ابن حجر في الإضافة
ردا على ابن عبد البر وقال ليحجته همتين مصغر والجرح يتم الجرح ويخفيف
اللام وآخره ميملة وقال الغنوي في حواشي المطول أنه يشبهه اللام وهو محجب
في الصياح ما يوافق كلام المحافظين في التباين من كلام ابن جبران الحجة
بإختصاصه فهو فعيل وفي جامع الأصول أنه بيا مسندة فهو فعيل وبذلك
صرح الغنوي **قوله** وقال الغني أن الخطأ في التسهيل لا يقع في غير التواضع السنين
المهملة **قوله** وادعى السواني إلى آخره ادعى أيضا أن جماعة من الشرح جعلوا
الذين قصدوا شرح مثل الكشاف رخصه وهو ما فيه وهم لفظ الترخيع نظرا
لأنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواج وقد عني **قوله** فمما فيها كذا في شرح الشارح بالثا
ما الغا وهو المناسب لطبيعة النبي والشر في خط المصنف وهو المحفوظ
في رواية البيت فواقها بالرواج بعد **قوله** لأن ذلك إنما يتبع بالنسبة إلى
الفاعل فيه فقط المحض ممنوع لا يتبعه لأن يتقدم عليه العظاما هو الجوان

حليه

جلبته كما امتنع تقدم خبر ما الثانية علي ما لا يرد على ما قاله تقدم العامل
فقاله الصدر في مسيلة الأضائة نحو غلام أي يوم سفرك لأن المصنف قد
الأضائة صارة للمضاف وأعلم أنه قد تراض في هذه المسيلة أمران آخرهما له
الصدران آخرهما قول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله أي قدم
وإن ما لا يرجع التقديم بما نطقت علي تقدم حاله الصدر وفيما اختاره للص
تأ المخذورين **قوله** فيجب له حكمان لا يخفى أن أحد الحكمان له باعتبار نفسه
والثاني باعتبار ما بعده وكان الشارح لم يتنبه علي ذلك لأجل أنه ما سبق **قوله**
ولست بالأكثر التال للخطاب والبالزانية **قوله** بخذ وقابله لا إلا آخره منه حذف
البدل تال الما في في باب الثاني ينبغي تحرير النقل فيه **قوله** أو متعلقه ليس
إلا آخره هذا قاله المصنف في الغني في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب
الخامس وقال اللغوي في قوله أو متعلقه إلا آخره فيه نظر ولم يبين وجه **قوله**
يخفى الكبر فيه قال اللغوي في فيه نظر وإنما عناه الغالب في الكثرة **قوله**
أن يكون مضافا إلى المضاف لا يضاف إلا إلى الجنس وما هنا يسأل عن قوله
عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحسن الخالقين لأن الخالق من الله
يعني الإيجاد ومن غيره بمعنى السجدها مستبان والرحمة من الله اجعلت
علي الأرادة مع المعنى لأنه يصير الأرادة من ساير المرادين وأن جعلت من
بجاء التسميم وهو أن مضافة تشبهه معاملة الراحم مع المعنى أيضا لأن ذلك
مشارك بينه وبين عبارته وإن أراد به إيجاز فعل الرحمة كان مشكلا إذ لا يوجد
إلا الله عز وجل وأجاب السيفي الامدي بان معناه اعظم من سمي به الأسم
تال لعز ابن عبد السلام وهذا مشكل لأن جعل التفاضل في غير ما وقع اللقط هو
بإزالة هذا أصله العترة ويصح علي من فهمهم لأن الفاعلين عندهم كقول
وأقول لأقرب في الجوابه إن أفعل ما يلزم كونه مضافا إلى جنسه إذا اضيف
إلى كثره أو معرفة وتخصه بحقيقة الفاضلة أما إذا قصد به الزيادة